

IEA Strategy

إستراتيجية وكالة الطاقة الدولية:

قراءة أولية في

أسباب الأوضاع النفطية الراهنة وعوامل استمرارها*

تسعى هذه المقالة إلى المساهمة في إيجاد فهم أفضل لأسباب الأوضاع النفطية الراهنة، بهدف تنمية وعي المعنيين بأبعادها وتدبيرهم إلى مخاطر انعكاسات تلك الأوضاع في المدين القريب والبعيد، باعتبار هذه الأوضاع مقيمة بظلمها الثقيل وليست أوضاعا عابرة. فالتحولات التي أدت إلى تغيير سوق النفط من سوق بائعين إلى سوق مشتريين، وأدت إلى انحسار الطلب على صادرات الدول الأعضاء في الأوبك وكسر إرادتها عندما عجزت الأوبك عن حماية سعرها المعلن، وانهارت أسعار النفط، هي تعبير عن نجاح إستراتيجية وكالة الطاقة الدولية في ضوء عجز الأوبك عن صياغة إستراتيجية ذات توجهات تنموية تسمح للدول الأعضاء فيها بتقليل حاجتها إلى تصدير النفط بشكل عام وتصديره إلى الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية بشكل خاص.

و تهدف المقالة إلى إبراز دور وكالة الطاقة الدولية فيما حدث من تحولات في أسواق الطاقة وسوق النفط منذ عام ١٩٧٤م. ولعل إبراز هذا الدور يساعد على تحري الأسباب التي أدت إلى الأوضاع النفطية الراهنة، وتفهم أسباب القول إن الأوضاع النفطية الراهنة أوضاع مقيمة وليست عابرة. وإبراز دور وكالة الطاقة الدولية يساعد على إلقاء الضوء على حقيقة دور الوكالة الذي يحرص الإعلام الغربي، ومن بعده الإعلام العربي، على إغفاله، في مقابل تضخيم دور الأوبك والتركيز على اجتماعاتها الاستعراضية وقراراتها التي لا تعدو اليوم، في تقديري، أن تكون قرارات إدارة تابعة لوكالة الطاقة الدولية تخدم إستراتيجيتها وتوفر أسباب استمرار نجاحها وتفوقها.

وتلخص هذه المقالة في القسم الأول منها أبعاد التحولات الجذرية التي شهدتها أسواق الطاقة وسوق النفط منذ عام ١٩٧٤م، وأدت في عام ١٩٨٥م إلى استعادة الدول المستهلكة للنفط سيطرتها على سوق النفط وتمكنها من توجيه أسعاره في ضوء مصالحها بعيدة المدى. ويعرض القسم الثاني سياسات وكالة الطاقة الدولية منذ بروز فكرتها في عام ١٩٧٤م، حتى وقتنا الراهن. وتنتهي المقالة بخاتمة نطل من خلالها على سياسة الأوبك وتوجهات الدول الأعضاء فيها حيال التعامل مع الأوضاع النفطية الراهنة.

* نشرت في المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ١٢٧ سبتمبر ١٩٨٩م

أولاً: تحولات أسواق الطاقة وسوق النفط

في عام ١٩٧٣م فقدت الدول المستهلكة للنفط. ممثلة في شركات النفط الرئيسية، سيطرتها على أسعاره. وذلك عندما اتخذت الدول المصدرة له ممثلة في منظمة الأوبك في الربع الأخير من عام ١٩٧٣م، وعلى أثر حرب تشرين الأول/ أكتوبر والمقاطعة النفطية العربية للولايات المتحدة وهولندا، قرارين منفردين برفع سعر النفط من أقل من ثلاثة دولارات إلى حوالي أحد عشر دولاراً بالنسبة إلى نفط القياس اعتباراً من كانون الثاني / يناير ١٩٧٤م^(١). وفي نهاية عام ١٩٨٥م لم تستطع الدول الأعضاء في الأوبك الدفاع عن السعر الرسمي الذي قرره على الرغم من محاولاتها برمجة الإنتاج اعتباراً من مطلع الثمانينات. وبذلك انهار السعر الرسمي للنفط من ٢٨ دولاراً في منتصف عام ١٩٨٥م إلى حوالي عشرة دولارات. وظل يتأرجح بعد ذلك عند مستوى أقل كثيراً من السعر النقدي الذي حددته الأوبك منفردة في نهاية عام ١٩٧٣م^(٢). وبذلك استعادت الدول المستهلكة للنفط، ممثلة هذه المرة في وكالة الطاقة الدولية سيطرتها على سوق النفط، بفضل تحولات جذرية حدثت منذ عام ١٩٧٣م تغير بموجبها سوق النفط من سوق بائعين إلى سوق مشتريين. ويمكن ملاحظة خمس مظاهر رئيسية للتحولات في أسواق الطاقة وسوق النفط.

انخفاض معدلات الطلب على الطاقة

أن الحجم المطلق لاستهلاك العالم من الطاقة التجارية الأولية لم ينخفض بل ارتفع من ٥٩٥٥ مليون طن مكافئ للنفط عام ١٩٧٣م إلى ٧٨١١ مليون طن مكافئ للنفط عام ١٩٨٧م. وإنما كان الانخفاض في نسبة نمو استهلاك العالم من الطاقة نتيجة لسياسات المحافظة على الطاقة وترشيد استهلاكها، لذلك بينما كانت زيادة الطلب العالمي على الطاقة في الفترة ١٩٦٥م - ١٩٧٣م قد بلغت ٥٣ بالمائة، إنخفضت تلك النسبة في الفترة ١٩٧٩م - ١٩٨٧ إلى ١٢ بالمائة فقط، ولم تتجاوز نسبة نمو الطلب العالمي على الطاقة خلال الفترة ١٩٧٣م - ١٩٨٧م، ٣٢ بالمائة وهي أقل من نسبة الزيادة التي تحققت في السنوات التسع السابقة لعام ١٩٧٣م.

ويعود انخفاض نمو معدل استهلاك الطاقة إلى سياسات المحافظة على الطاقة وما حتمته من إجراءات وأدت إلى تطويره من تقنيات ساعدت على ترشيد استخدام الطاقة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل استهلاكها بالنسبة إلى وحدة الناتج المحلي من ٠,٨٠ عام ١٩٦٥م إلى ٠,٦٥ عام ١٩٨٥م بالنسبة إلى الولايات المتحدة ومن ٠,٤٠ إلى ٠,٣٥ في بقية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)^(٣). وأدى ذلك إلى ضعف الارتباط بين معدلات النمو

(1) Organization of Petroleum Exporting Countries, General Information and Chronology (Vienna: OPEC, 1986), pp. 59-62.

(2) المصدر نفسه، ص ١٠١-١٢٧، و. BP, Statistical Review of World Energy, edited by Peter Brigg (London: The British Petroleum Company, 1988), p.14.

(3) Petroleum Company, -BP, Statistical Review of World Energy, edied by peter Brigg (London: The British petroleum Company, 1986), p.3.

الاقتصادي ومعدلات استهلاك الطاقة في العالم بشكل عام وعلى الأخص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي استهلكت حوالي ثلثي استهلاك العالم من الطاقة عام ١٩٧٣م. ويشير تحليل وكالة الطاقة الدولية إلى هذا الإنفكاك بروح الإنجاز، ويذكر أنه بينما بلغ النمو الناتج المحلي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نحو ٤,٩ بالمائة سنوياً في الفترة ١٩٦٠-١٩٧٣م وكان معدل نمو استهلاك الطاقة أعلى منه ٥,١ بالمائة، تغيرت هذه العلاقة تدريجياً، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٣,٣ بالمائة سنوياً في الفترة ١٩٨٢م-١٩٨٧م. هذا بينما لم ينمو استهلاك الطاقة إلا بحوالي نصف ذلك المعدل ١,٧ بالمائة سنوياً^(٤). *تغييرات هيكلية في نمط استهلاك الطاقة*

تغير هيكل الطلب على الطاقة بشكل تدريجي منظم منذ عام ١٩٧٣م. وأخذت بدائل النفط تحتل حصصاً متصاعدة في موازين الطاقة في العالم بشكل عام. وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشكل خاص. فالطاقة النووية التي لم يزد نصيبها على ٠,٤ بالمائة عام ١٩٧٣م ارتفع نصيبها إلى ٥ بالمائة من استهلاك العالم من الطاقة عام ١٩٨٧م. وكذلك زاد نصيب الطاقة المائية من ٠,٣ بالمائة عام ١٩٧٣م إلى ٦,٧ بالمائة عام ١٩٨٧م. كما زادت مساهمة الفحم والطاقة النووية والطاقة المائية في ميزان استهلاك الطاقة من ٣٥,٥ بالمائة عام ١٩٧٢م إلى ٣٦,٧ بالمائة عام ١٩٧٩م وإلى ٤١,٩ بالمائة عام ١٩٨٥م و ٤٢,٢ بالمائة عام ١٩٨٧م. وكذلك زادت مساهمة الغاز الطبيعي في تلبية الطلب على الطاقة من ١٨,٦ بالمائة عام ١٩٧٢م إلى ١٩,٩ بالمائة عام ١٩٨٧م. وقد كان النفط هو مصدر الطاقة التجارية الأولية الوحيد الذي انخفضت نسبة مساهمته في استهلاك الطاقة من ٤٦ بالمائة عام ١٩٧٢م إلى ٤٥ بالمائة عام ١٩٧٩م، إلى ٣٧,٨ بالمائة عام ١٩٨٥م وإلى ٣٧,٦ بالمائة عام ١٩٨٧م (٥).

تراجع الطلب العالمي على النفط

الظاهرة الثالثة البارزة في تحولات أسواق النفط والطاقة تتمثل في تراجع الطلب العالمي على النفط منذ عام ١٩٨٧م. ويعود هذا التراجع إلى إدراك العالم لتزايد شح الموارد النفطية وعدم قدرتها على تلبية طلب العالم المتزايد على الطاقة من ناحية، ولوجود معظم إحتياجات النفط في منطقة جغرافية واحدة هي المنطقة العربية وجارتها إيران من ناحية أخرى. لذلك لم يزد الطلب العالمي على النفط في الفترة ١٩٧٣-١٩٨٧ سوى بنسبة ٧,٣ بالمائة في حين بلغت نسبة الزيادة على الطاقة بوجه عام ٣٢,١ بالمائة في الفترة نفسها. وقد شهد استهلاك العالم من النفط تراجع الحجم المطلق إلى جانب الحصة

(٤) International Energy Agency, Annual Oil Market Report, 1987 (Paris: OECD, 1988) pp.26-28.

(٥) علي خليفة الكواري، ((قراءة أولية في الأوضاع النفطية الراهنة))، المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ١٠١ (تموز / يوليو ١٩٨٧). انظر،

أيضاً: BP, Statistical Review Of World Energy (1988)

النسبية منذ عام ١٩٧٩م فقد أنخفض استهلاك العالم من النفط من ٦٤ مليون برميل يومياً ١٩٧٩ إلى ٦١ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٧م^(٦).

وانخفضت المساهمة النسبية للنفط في استهلاك الطاقة من ٤٥ بالمائة عام ١٩٧٩م إلى ٣٧,٦ بالمائة فقط عام ١٩٨٧م، على الرغم من تراجع الأسعار منذ بداية الثمانينات وانهارها منذ عام ١٩٨٥م. وتعود ظاهرة تراجع الطلب العالمي على النفط إلى تشجيع مصادر الطاقة البديلة ودعمها من أجل منافسته في أسواقه التقليدية. وأبلغ مثال على ذلك، الجهود التي بذلت لدعم إنتاج الطاقة الكهربائية وإحلالها مكان النفط حيث أمكن ذلك، من ناحية، وتبني سياسات تهدف إلى دعم جهود إحلال مصادر الطاقة البديلة للنفط مكان المشتقات النفطية في تزويد محطات إنتاج الطاقة الكهربائية بالوقود من ناحية أخرى. وتشير مصادر مؤتمر الطاقة الدولي إلى أن مساهمة النفط في تلبية حاجات قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تراجعت من ٢٥ بالمائة عام ١٩٧٣م إلى ١٧ بالمائة عام ١٩٨٠م ويتوقع أن تتراجع إلى ٨ بالمائة فقط عام ١٩٩٠م^(٧).

انحسار الطلب العالمي على صادرات الأوبك

برزت ظاهرة انحسار الطلب العالمي على صادرات الأوبك منذ عام ١٩٧٨م بعد إن بلغت صادرات الأوبك من النفط الخام أعلى معدل لها في عام ١٩٧٧م حين بلغت ٢٧,٦ مليون برميل يومياً، مقابلةً بالرقم القياسي السابق الذي وصلت إلى عام ١٩٧٣م والبالغ ٢٧,٥ مليون برميل يومياً. واستمرت ظاهرة الانحسار سنوياً حتى عام ١٩٨٥م عندما انهار زعم الدول الأعضاء في الأوبك بأنها قادرة على الدفاع عن سعر الأوبك عن طريق تحديد الإنتاج. وتبين الإحصاءات أن صادرات الأوبك من النفط الخام تراجع من ٢٧,٦ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٧ إلى ٢٦,٧ مليون يومياً عام ١٩٧٩م إلى ٢٢,٨ مليوناً يومياً عام ١٩٨٠م و ١٨,٤ مليوناً يومياً عام ١٩٨١م و ١٤,٢ مليوناً يومياً عام ١٩٨٢م و ١٢,٢ مليوناً يومياً عام ١٩٨٣م و ١٢,٠ مليوناً يومياً عام ١٩٨٤م ، والى ١٠,٨ ملايين برميل يومياً فقط عام ١٩٨٥م ، وهو أدنى مستوى تصل إليه صادرات الأوبك منذ ٢١ سنة ، حين كانت صادراتها ١٠,٧ ملايين برميل يومياً في عام ١٩٦٥م . وعلى الرغم من انهيار الأسعار في عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧م فإن صادرات الأوبك لم تحقق زيادة تذكر، حيث زادت عام ١٩٨٦م إلى ١٢,٨ مليون برميل يومياً وانخفضت مرة أخرى عام ١٩٨٧م إلى ١٢ مليون برميل يومياً بعد أن تم في عام ١٩٨٦م تغطية ما تم سحبه من المخزون الإستراتيجي عام ١٩٨٥م، الذي استُخدم بهدف كسر إرادة الأوبك وجعلها تتخلى عن الدفاع عن سعرها الرسمي^(٨).

(٦) المصدر نفسه ، ص ٩.

(٧) World Energy Conference, Oil Utilisation: World Outlook to 2000 (Nen York: Oxford Uni-versity Press,1983),PP.5-16.

(٨) Organization of Petroleum Expiring Countries: Annual Statistical Bulletin, 1984 (Vienna: OPEC, 1985), P.24, and Figures, 1987 (Vienna: OPEC, 1988) P, 22.

وتعود ظاهرة انحسار الطلب العالمي على نفط الأوبك إلى بروز اتجاهين رئيسيين: أولهما، تراجع حركة التجارة الدولية في النفط الخام ومنتجاته، نتيجة لتزايد إنتاج الدول المستهلكة له. فبعد أن كان حجم صادرات النفط ٤٠,٢ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٨ م ، أو ما يعادل ٦٦,٧ بالمائة من إنتاج النفط في العام، أنخفض إلى ٣٢,٨ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٧ م وهو ما يعادل ٥٩,١ بالمائة من الإنتاج فقط. وثانيهما، نمو صادرات الدول غير الأعضاء في الأوبك على حساب حصة الأوبك، حيث زادت حصتها من إجمالي صادرات النفط في العام من ٢٨,٢ بالمائة عام ١٩٧٥ م إلى ٣٠,٤ بالمائة عام ١٩٧٨ م إلى ٤١,٤ بالمائة عام ١٩٨١ م إلى ٥٤,٨ بالمائة عام ١٩٨٤ م وإلى ٥٤,٥ بالمائة عام ١٩٨٧ م. ومن الجدير بالذكر أنه في حين أنخفض إجمالي صادرات الدول الأعضاء في الأوبك من النفط الخام والمنتجات النفطية من ٢٥,٦ برميل يومياً عام ١٩٧٥ م إلى ١٤,٩ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٧ م. زادت صادرات الدول المصدرة الأخرى من ١٠,١ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٥ م إلى ١٧,٩ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٧ م^(٩) .

هبوط أسعار النفط إلى حدها الأقصى

نتج من تبلور الظواهر الأربع السابق رصدها، تحولات جذرية في أسواق الطاقة وسوق النفط منذ عام ١٩٧٣ م، أدت إلى عودة سوق النفط إلى وضعه السابق في الخمسينات والستينات، أي إلى سوق مشتري تتحكم فيه الدول المستهلكة ممثلة هذه المرة في وكالة الطاقة الدولية. وبطبيعة الحال عندما يتحكم المشترون في السوق يكونون غير مضطرين إلى دفع سعر يفوق سعر التكلفة الحدية لإنتاج النفط، بعد أخذ مسالة تكلفة الإنتاج الحدية في الحقل التي يلزم تطويرها من أجل إستمرار السوق النفطية سوق مشتري. وهذا السعر بحسب تقديري سوق يتراوح طوال العقد الباقي من القرن العشرين بين ١٥ و ٢٥ دولاراً، وهو أعلى نقدياً من السعر السائد حالياً. لذلك فإن وكالة الطاقة الدولية تحتاج إلى استمرار دور الأوبك باعتبارها المنتج الحدي للطاقة، كما إنها ترغب في قيام الأوبك بتحديد سعر النفط عند الحد الأدنى الذي لا يؤدي إلى تراجع إنتاج النفط في الدول المستهلكة له، أو يؤدي إلى عدم تشجيع استثمارات النفط في البلدان المصدرة له خارج مجموعة الدول الأعضاء في الأوبك وداخلها أيضاً. ودافع وكالة الطاقة الى ذلك هو الحيلولة دون نشوء ظروف مشابهة لتلك التي برزت في مطلع السبعينات، وتحول سوق النفط بمقتضاها إلى سوق بائعين أنتقل قرار أسعار النفط نتيجة لذلك إلى الدول المصدرة له وتم تحديده عند مستوى أعلى من التكلفة الحدية للحقول المطلوب تطويرها من أجل مواجهة الطلب المستقبلي.

وجديرٌ بالذكر أن أسعار النفط لم تبلغ في أي يوم سعر المصادر الحدية البديلة له الذي كان من الممكن أن تصل إليه باعتبار النفط المصدر الحدي الذي لا يتم اللجوء إليه في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الأقل إلا في حال تعذر وجود مصادر أخرى بديلة له.

وتتضح ظاهرة تدني أسعار النفط النقدية والحقيقية، منذ عام ١٩٨٠م، أكثر عندما نلاحظ انخفاض السعر الرسمي لنفط القياس من ٣٤ دولاراً عام ١٩٨٢م إلى ٢٨ دولاراً في منتصف عام ١٩٨٥م^(١٠)، وانهيار الأسعار بعد ذلك إلى ما يقارب العشرة دولارات، وتأرجح الأسعار بين العشرة والثمانية عشر دولاراً منذ ذلك الحين. وكان الانخفاض في السعر الحقيقي للنفط أكبر مما يوحي به الانخفاض في السعر النقدي. فالسعر الحقيقي لتكلفة النفط الواصل (CIF) للدول الأعضاء في وكالة الطاقة انخفض من ٣٤,٨٢ دولاراً عام ١٩٨٠م إلى ٨,١٠ دولاراً في منتصف عام ١٩٨٦م، علماً بأن هذا التقدير يتضمن ما لا يقل عن دولارين تكلفة للشحن والتأمين^(١١). وبذلك فإن السعر الحقيقي للنفط على الرغم من إرتفاعه الظاهري عام ١٩٨١م، لم يتجاوز بشكل كبير سعر عام ١٩٧٤م. والسعر الحقيقي للنفط عام ١٩٨٧م لم يتجاوز نصف القيمة الحقيقية للأسعار التي حددتها الأوبك في مطلع عام ١٩٧٤م^(١٢).

وجديرٌ بالذكر أن تدني أسعار النفط النقدية والحقيقية قد أدى، من ناحية، إلى تراجع قيمة صادرات الأوبك النقدية من ٢٨٧ مليار دولار عام ١٩٨٠م إلى ٧٨,٨ مليار دولار عام ١٩٨٦م، حتى أن عائدات الصادرات لعام ١٩٨٧م التي كانت أعلى قليلاً من عائدات عام ١٩٨٦م لم تتجاوز ٩٥,٧ مليار دولار مقابل ١٠٧,٨ مليارات دولار كانت حصيلة صادرات الدول الأعضاء في الأوبك من النفط عام ١٩٧٥م^(١٣). ومن ناحية أخرى فإن القيمة الحقيقية لعائدات عام ١٩٨٧م لا تزيد على ثلث قيمة عائدات عام ١٩٧٤م وقيمتها الشرائية لا تصل إلى خمس عائدات عام ١٩٨٠م.

ولعلنا نستخلص مما سبق رصده من ظواهر في أسواق الطاقة وسوق النفط، إن الوضع النفطي الراهن يعبر عن تحولات جذرية بدأت منذ عام ١٩٧٣م ونضجت عام ١٩٨٥م. وإذا كان ارتفاع أسعار النفط يمثل عاملاً في هذه التحولات، فإن معظم هذه التحولات حدثت نتيجة لتصميم دول المعسكر الغربي المستهلكة للنفط على إعادة سيطرتها على إدارة سوق النفط، بعد أن تقلصت تلك السيطرة وأخذت منظمة الأوبك في يدها قرار تحديد أسعاره عندما عجزت شركات النفط الرئيسية في مطلع السبعينات عن إدارة سوق النفط نتيجة لتناقص الإحتياجات النفطية وتركزها في الدول الأعضاء في الأوبك. وجديرٌ بالذكر أن تصرف الدول المستهلكة ليس من باب التآمر على الأوبك وإنما هو تصرف وطني ينطلق من سياسات تنموية تحقق مصالح الدول المستهلكة وتضمن رفاهية شعوبها.

BP, Statistical Review Of World Energy (1988), p. 14. (10)

International Energy Agency, Annual Oil Market Report, 1987, p. 41 (11)

Organization of Petroleum Exporting Countries, Facts and figures, 1987, p. 25 (12)

International Energy Agency, Ibid., p. 40-41, and Organization of Petroleum Exporting Countries, Ibid., p. 27. (13)

كان لسياسات وكالة الطاقة الدولية الدور الحاسم في انحسار الطلب على صادرات الدول الأعضاء في الأوبك، وتحويل سوق النفط من سوق بائعين إلى سوق مشتريين. وقد سهلت الأوبك نجاح سياسات وكالة الطاقة الدولية بركونها إلى سياسة أحادية البعد تركز على تحديد السعر دون تهيئة الدول الأعضاء في الأوبك إلى تقليل اعتمادها تدريجياً على صادراتها من خلال تعاون تنموي يمكن الدول الأعضاء من استثمار عائدات النفط وتوظيفها في بناء قاعدة اقتصادية بديلة للنفط. ولعل الأوبك غالطت نفسها كثيراً عندما حُيِّل إليها أن الظروف التي أدت إلى امتلاكها قرار تحديد أسعار النفط هي ظروف من صنعها. فقد تناسى القائمون على إدارة الأوبك أن الظروف التي أدت إلى امتلاك الأوبك لهذا القرار كانت مجرد صدفة تاريخية تهيأت مرتين واستفادت منها الدول المصدرة للنفط بفضل عدم التزام جميع أعضاء منظمة الأوبك بقراراتها ورفع بعضها الأسعار إلى مستوى أسعار السوق الفورية على الرغم من عدم اتخاذ قرار بذلك في اجتماعات المجلس الوزاري للأوبك.

ثانياً : إستراتيجية وكالة الطاقة الدولية

يحسُن بنا أن نبين للقارئ العربي لماذا أنشئت وكالة الطاقة الدولية وما هي السياسات التي تبنتها هذه الوكالة وصولاً إلى تحقيق إستراتيجيتها. وقبل ذلك يجدر بنا أن نبين ممن تتكون وكالة الطاقة الدولية. تتكون وكالة الطاقة الدولية (International Energy Agency (IEA)) من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ونيوزيلندا واليابان ودول أوروبا الغربية. وهذه الدول هي أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) باستثناء فرنسا وفنلندا وإيرلندا. وتُمثل الوكالة بالتالي مصالح أكبر كتلة من الدول المستهلكة للنفط بشكل خاص والطاقة بشكل عام، حيث كان نصيب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من استهلاك النفط في العالم حوالي ٨٠ بالمائة عام ١٩٧٣م وظل نصيبها أكثر من ٥٧ بالمائة عام ١٩٨٧م، أما نصيبها من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم فقد كان ٦١,٣ بالمائة عام ١٩٧٣م وظل حوالي ٥٠ بالمائة في عام ١٩٨٧م (١٤).

ويتمثل الغرض الأساسي لوكالة الطاقة الدولية وفقاً لأدبيات الوكالة في "إيجاد هيكل أفضل للعرض والطلب على الطاقة في المدين القريب والبعيد" (١٥). ويوضح المدير التنفيذي للوكالة في أول نشرة تعريفية أصدرتها في عام ١٩٧٧م جوهر هذا الغرض بقوله "لذلك فإن الإ اعتماد الزائد على النفط في تلبية حاجات الطاقة يجب أن يخفض" (١٦). وفي عام ١٩٨٧م أكدت السيدة هلغا ستنينغ، المديرة التنفيذية

(14) BP, Statistical Review Of World Energy (1988), pp. 8, and 32

(15) International Energy Agency, Annual Oil Market Report, 1977(Paris: OECD, 1977), p. 2

(16) المصدر نفسه ، ص ٢

للكوالة أن الغرض المركزي للكوالة ما زال مثلما كان منذ عقد مضي وتُضيف "أن الحكومات الأعضاء في كوالة الطاقة الدولية قد ألزمت نفسها بأن تتخذ إجراءات فعالة لمقابلة أي حالة طارئة تواجه إمدادات النفط، وفي المدى البعيد تخفيض الاعتماد على النفط" (١٧). وتشير إلى أن وسائل تحقيق أهداف الكوالة "تضمنت زيادة كفاءة استخدام الطاقة والمحافظة عليها، وتنمية إنتاج الفحم والغاز الطبيعي، والطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة" (١٨) وتؤكد في الختام بقولها "إذا أخذنا في الاعتبار التوزيع الجغرافي لإحتياجات النفط الخام، وحقبة كونها غير متجددة فإن الهدف المركزي لكوالة الطاقة الدولية اليوم مازال كما كان في العقد الأول من عمرها" (١٩).

ولعل عرضنا للظروف التي أنشئت وكوالة الطاقة الدولية فيها، والأغراض التي توخاها المؤسسون لها، يساعدا على استجلاء إستراتيجية وكوالة الطاقة الدولية. برزت فكرة الكوالة في مطلع عام ١٩٧٤م بعد المقاطعة العربية النفطية للولايات المتحدة وهولندا ردا على دورهما المساند لإسرائيل في حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣م وما تبع ذلك من اتخاذ منظمة الأوبك لقرارات منفردة برفع أسعار النفط اعتبارا من ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٤م (٢٠). ويصف أحد الكتاب الغربيين حالة الرئيس نيكسون بالذهول نتيجة لصدمة المقاطعة وقدره الأوبك على رفع الأسعار بشكل منفرد دون موافقة شركات النفط الرئيسية ويقول: "في غمرة الذهول من المقاطعة النفطية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣م وما تلاها من زيادة أسعار النفط بأربعة أضعاف، عقد الرئيس ريتشارد نيكسون ووزير الخارجية هنري كيسنجر مؤتمراً للبلدان الصناعية المستهلكة للنفط في واشنطن في شباط / فبراير ١٩٧٤م. وكانت أغراضه إعداد خطة مشتركة لتقاسم النفط في حال أي مقاطعة نفطية في المستقبل. والاتفاق على سياسات الطاقة، وممارسة الضغط على الأوبك من أجل خفض أسعار النفط أو على الأقل استقرارها" (٢١). وقد دعا بيان المؤتمر إلى إعداد برنامج شامل للمحافظة على الطاقة وتطوير موارد جديدة للطاقة، وتبني جهود تعاون جماعي في مجال البحث والتطوير. وكوّن المؤتمر جماعة لتنسيق شؤون الطاقة قامت فيما بعد بالتشاور مع شركات النفط بتطوير برنامج دولي للطاقة أقر في خريف عام ١٩٧٤م، وأسست كوالة الطاقة الدولية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤م من قبل ست عشرة دولة لإدارة البرنامج باعتبارها هيئة مستقلة من هيئات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٢).

(17) المصدر نفسه ، ص ٥

(18) المصدر نفسه ، ص ٥

(19) المصدر نفسه ، ص ٥

(20) Organization of Petroleum Exporting Countries, General Information and Chronology, pp.59-61.

(21) International Energy Agency, and the Development of Stock Decision (Canada Oh: Carleton the Toner Glen, , p. 4.)n .d (University,

(22) المصدر نفسه ، ص ٤

وبدأت الوكالة عملها وفقاً لإستراتيجية ضمنية إحدى غاياتها تحويل سوق النفط إلى سوق مشتريين واستعادة سيطرة الدول المستهلكة للنفط على أسعاره. وكان من أولى ثمار جهودها العملية التزام الدول الأعضاء في الوكالة بخفض استيرادها المتوقع من النفط عام ١٩٧٥م نحو مليوني برميل يومياً من خلال سياسات المحافظة، وزيادة إنتاج النفط والتحول عن النفط إلى غيره من مصادر الوقود (٢٣). وفي كانون الثاني / يناير ١٩٧٦م وافق مجلس محافظي الوكالة على برنامج التعاون بعيد المدى ووضع أهداف للمدين المتوسط والبعيد لخفض واردات الدول الأعضاء في الوكالة من النفط (٢٤). وترتكز اتفاقية برنامج التعاون بعيد المدى على قيام مجلس المحافظين بمراجعة منتظمة لسياسات الطاقة في الدول الأعضاء وتقويمها من أجل تحقيق التوازن المرغوب بين الطلب المبرمج والعرض المتوقع ومن ثم يتم تحديد أهداف سياسات الطاقة لكل دولة عضو وبيان الإجراءات اللازم اتخاذها من قبلها لتحقيق أهداف السياسة المحددة لمجموعة الدول الأعضاء في الوكالة (٢٥). ومنذ عام ١٩٧٦م وضعت الوكالة في إعتبارها خفض الحاجات التي قدرتها دراسة "مستقبل الطاقة في العالم" التي قامت بها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية وعملت من أجل خفض واردات النفط المتوقع عام ١٩٨٥م بحوالي ٢٨ بالمائة، منها ١٢ بالمائة من خلال سياسة المحافظة على الطاقة و ١٦ بالمائة من خلال الجهود الإضافية للتوسع في إنتاج جميع مصادر الطاقة البديلة للنفط (٢٦). وتواصل وكالة الطاقة الدولية جهودها بشكل علمي مخطط يستهدف تحقيق إستراتيجيتها. فقد أتخذ اللقاء الوزاري لوكالة الطاقة في اجتماعه الثاني في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧م ثلاثة قرارات مهمة، أولها، الموافقة على اثني عشر مبدأ لسياسة الطاقة: وثانيها، وضع هدف يحدد واردات النفط في عام ١٩٨٥م بالنسبة إلى البلدان الأعضاء في الوكالة. وثالثها: أمر بإجراء مراجعة سنوية نظامه لسياسات الطاقة وبرامجها في كل دولة عضو في الوكالة (٢٧).

ويحسُن بنا أن نورد المبادئ الأثني عشر التي وافق عليها اللقاء الوزاري لوكالة الطاقة الدولية في عام ١٩٧٧م التي مازال العمل والالتزام بها في سياسات الطاقة وبرامجها في الدول الأعضاء في الوكالة يمثلان أساس المتابعة والمراجعة والتقويم السنوي. وما هو جديرٌ بالذكر أن هذه المبادئ أتت بصيغة الأمر وفقاً لما يلي (٢٨):

- ١ - قلل واردات النفط عن طريق المحافظة، والتوسع في مصادر العرض، وإحلال بدائل للنفط.
- ٢ - قلل التعارض بين الاهتمام بالبيئة وحاجات الطاقة.

(23) International Energy Agency, Annual Oil Market Report, 1977, p. 20

(24) المصدر نفسه ، ص ٢١

(25) المصدر نفسه ، ص ٧-٨

(26) المصدر نفسه ، ص ٩-١٠

(27) المصدر نفسه ، ص ٢١

(28) المصدر نفسه ، ص ٩

٣ -سمح لمستوى أسعار الطاقة المحلية بما يكفي لتشجيع المحافظة علىالطاقة وتطوير إمدادات الطاقة.

٤ -إبطاء نمو الطلب على الطاقة بالنسبة إلى النمو الاقتصادي عن طريق المحافظة والإحلال.

٥ -حل بدائل النفط محله في توليد الكهرباء وفي الصناعة.

٦ -عزز التجارة الدولية في الفحم.

٧ -ركز استخدامات الغاز الطبيعي على أولى مستخدميه وتوسع في توفيره.

٨ -توسع بشكل مطرد في توليد الطاقة النووية.

٩ -ركز على البحث والتطوير من خلال المشروعات الدولية المشتركة ومزيد من الجهود الوطنية.

١٠ -أوجد جوا محبذا للاستثمار في تطوير مصادر الطاقة وأعط الأولوية للتقيب.

١١ -خطط برامج بديلة يُلجأ إليها في حال عدم إنجاز هدف المحافظة وأهداف العرض بالكامل.

١٢ -ابحث عن التعاون الملائم مع الدول غير الأعضاء والمنظمات الدولية.

وتُلخص نشرة حديثة صادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أهداف وكالة الطاقة الدولية بأنها في المدى القصير تتمثل في تقاسم الدول الأعضاء فيها إمدادات النفط المتاحة في حال قيام أي عرقلة حادة لإمدادات النفط: وفي المدى الطويل تتساقط خطط الطاقة في الدول الأعضاء من أجل "ضمان تلبية الطلب على الطاقة دائما بتكلفة معقولة" (٢٩). لذلك، فإن الضمان الدائم لتلبية الطلب على الطاقة في الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية بتكلفة معقولة من وجهة نظر تلك الدول يمثل جوهر إستراتيجية وكالة الطاقة الدولية. وهذه الإستراتيجية التي تتشد ضمان التفوق لمصالح المعسكر الغربي هي جوهر النظام الاقتصادي السائد، الذي يعمل دائماً على كفالة مصادر القوة لهذه الدول من أجل تحقيق مصالحها مهما كانت تلك المصالح غير عادلة أو على حساب الآخرين، فمنطق القوة منطقهم وإحتكار مصادرها يمثل الضمان الوحيد لتحقيق مصالحهم غير المشروعة. وقد كان لجوء العرب في عام ١٩٧٣ إلى استخدام سلاح النفط واغتنام الأوبك ومعظم أعضائها من العرب لفرصة تحول سوق النفط إلى سوق بائعين وإنفرادها لأول مرة في التاريخ بتحديد سعر يعبر عن الندرة النسبية للموارد النفطية، كان من الممكن أن يحصل باتفاق مع شركات النفط، أمراً لا يمكن السماح به في منطق دول المعسكر الغربي. لذلك كان لا بد من إنشاء وكالة متخصصة للطاقة تمثل مصالح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعد أن فشلت شركات النفط الرئيسية في القيام بالدور الذي قامت به قبل مطلع السبعينات.

وإذا كانت إستراتيجية وكالة الطاقة الدولية في المدى البعيد ضمان تلبية الطلب على الطاقة في الدول الأعضاء دائماً وبتكلفة معقولة فإن العنصر الحاسم في تحقيق تلك الإستراتيجية بالنسبة إلى

الوكالة يتمثل في عودة إدارة سوق النفط إلى الدول المستهلكة ممثلة هذه المرة في وكالة الطاقة الدولية. وهذا يتطلب في المدى القصير وجود برنامج جاهز للتنفيذ لمواجهة أي انقطاع لإمدادات النفط، وهذه الواجهة تبدأ من تكوين الاحتياطي الإستراتيجي، إلى إلزام الدول الأعضاء بتقاسم إمدادات النفط، إلى قوة التدخل السريع. أما في المدى البعيد فهو تغيير معطيات السوق النفطية التي برزت في مطلع السبعينيات وتحول بموجبها سوق النفط إلى سوق بائعين، وضمان استمرار الظروف التي تؤكد بقاء سوق النفط سوق مشتريين. لذلك فإن برنامج تقاسم الإمدادات النفطية من ناحية واستمرار سوق النفط سوق مشتريين هما الهدفان الإستراتيجيان اللذان ترتكز عليهما إستراتيجية وكالة الطاقة الدولية. وتأتي بعد ذلك الأهداف الأخرى كافة باعتبارها أهدافاً تشغيلية يلزم تحقيقها من أجل ضمان تحقيق الأهداف الإستراتيجية، وتحقيق إستراتيجية وكالة الطاقة الدولية واستمرار تفوقها. وفي اعتقادي أن هناك هدفاً إستراتيجياً غير معلن تمارسه الدول الأعضاء في الوكالة ضد الدول المصدرة للنفط، ويتمثل في عرقلة جهود الدول المصدرة للنفط من أجل تقليل حاجتها إلى التصدير. ووسائل هذه العرقلة كثيرة، منها الإنكشاف الأمني لمعظم الدول المصدرة للنفط وما يترتب عليه من تبعية خطيرة وغياب سياسات نفطية ذات توجهات تنموية.

وتدل الإحصاءات النفطية التي سبق رصدها عند الحديث عن التغييرات الجذرية التي شهدتها أسواق الطاقة وسوق النفط على مدى إنجاز وكالة الطاقة لأهدافها التشغيلية والوصول إلى أهدافها الإستراتيجية. فقد حققت الوكالة هدف المحافظة على الطاقة عن طريق ترشيد استهلاكها وفك الارتباط بين معدلات نموها ومعدلات النمو الاقتصادي. وما هو جدير بالتأكيد في هذا الصدد أن استهلاك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من الطاقة لم يزد عام ١٩٨٧م على مستواه في عام ١٩٧٣م بأكثر من نسبة ٦,٣ بالمائة فقط، في حين زادت كمية استهلاك العالم من الطاقة بنسبة ٣٢ بالمائة عن الفترة نفسها. كما إن استهلاكها من الطاقة في عام ١٩٨٧م انخفض بنسبة ١,٣ بالمائة عن إستهلاك عام ١٩٧٩م، في حين زادت نسبة استهلاك العالم من الطاقة في الفترة نفسها بنسبة ١٢,٣ بالمائة (٣٠). هذا على الرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي لكتلة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمعدل سنوي قدره ١,١ بالمائة في الفترة ١٩٧٩م-١٩٨١م وبمعدل سنوي قدره ٣,٣ بالمائة في الفترة ١٩٨٢م-١٩٨٧م (٣١).

كما أنجزت الوكالة الهدف الثاني المتمثل في زيادة إنتاج المصادر البديلة للطاقة على حساب النفط. حيث انخفض استهلاكها من النفط من ١٩٣٩ مليون طن سنوياً عام ١٩٧٣ إلى ١٦٥٩ مليون طن سنوياً ١٩٨٧، في حين زاد استهلاكها من مصادر الطاقة الأخرى من ١٦٧٢ مليون طن مكافئ للنفط

(30) BP, Statistical Review Of World Energy (1988), p. 26

(31) International Energy Agency, Annual Oil Market Report, 1988, p. 26

سنوياً إلى ٢١٥٩ مليون طن سنوياً^(١). ويبرز نجاح الوكالة في تحقيق هدفها غير المعلن وهو انحسار الطلب تدريجياً علي صادرات الأوبك من أجل العودة إلى سوق المشترين وإحكام سيطرة الوكالة على إدارة سوق النفط. وكانت وسيلة الوكالة في تحقيق ذلك زيادة إنتاج النفط وتصديره من الدول غير الأعضاء في الأوبك. فقد ارتفع إنتاج الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من ١٣,٩ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٣ إلى ١٦,٨ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٧. وكذلك ارتفع إنتاج دول العالم الثالث غير الأعضاء في الأوبك ومنها بلدان عربية من ٣,١ ملايين برميل يومياً عام ١٩٧٣ إلى ٨,٩ ملايين برميل يومياً عام ١٩٨٧. وأنخفض إنتاج الدول الأعضاء في منظمة الأوبك من النفط الخام من ٣٠,٩ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٣ إلى ١٧,٧ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٧^(٢). وقد كان انحسار الطلب علي صادرات الأوبك من النفط الخام أعظم من انخفاض إنتاجها، حيث انخفض إجمالي الصادرات من ٢٧,٥ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٣ إلى ١٢ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٧.

وكان معظم هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض صادرات الأوبك إلى كتلة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث انخفضت وارداتها من النفط الخام من دول الأوبك من ٢١,٥ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٣ إلى ٩,٣ ملايين برميل يومياً عام ١٩٨٧، أي انخفضت بما مقداره ١٢,٢ مليون برميل يومياً^(٣) في حين أن استهلاك تلك الدول لم ينخفض بأكثر من ٥,٢ ملايين برميل، وإنتاجها الذاتي لم يرتفع بأكثر من ٢,٩ مليون برميل يومياً، الأمر الذي يعنى زيادة واردات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من الدول غير الأعضاء في الأوبك والتركيز علي هدف تقليل وارداتها من صادرات الأوبك. وذلك بقصد كسر إرادة الأوبك بعد أن فشلت الدول الأعضاء فيها في تقليل حاجتها إلى تصدير النفط بشكل عام وخفض حاجتها إلى تصدير النفط إلى دول تسعى بكل إمكاناتها إلى تقليل وارداتها من الدول الأعضاء في الأوبك.

ولعل قرار مجلس محافظي وكالة الطاقة الدولية الذي أُنقِد في ١١ أيار / مايو ١٩٨٧ -

بعد حوالي سنتين من انهيار أسعار النفط. خير ما نختم به هذا الجزء من المقالة، وندلل به على أن الأوضاع النفطية الراهنة مقيمة وليست عابر، وأن الجهود التي بذلتها وكالة الطاقة لتحقيق إستراتيجيتها سوف تستمر قوية متيقظة هجومية، كما كانت في السابق، ولن تترك للطلب العالمي علي النفط أن يُفقد الدول المستهلكة سوق المشترين مثلما فقدته في مطلع السبعينات. وقد أكد بيان المجلس الذي أُنقِد علي مستوى وزراء الدول الأعضاء في الوكالة والذي يحمل عنوان " سياسات الطاقة في التسعينات" في الفقرة الثالثة على أن " الغرض المركزي لسياسات الطاقة في وكالة الطاقة الدولية والبلدان الأعضاء فيها يظل المحافظة علي إمدادات النفط في المدين القريب والبعيد من أجل دوام الرف الاقتصادي ". ويضيف " أن

^١ BP, Ibid., pp. 8, and 32

^٢ International Energy Agency, Ibid., p. 57

^٣ Organization of Petroleum Exporting Countries, Facts and figures, (1987, pp. 14 and 25)

- السياسات التي اتبعتها الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية منذ عام ١٩٧٤ كانت ناجحة، والقرارات التي تم التوصل إليها في اجتماعات مجلس المحافظين علي مستوى الوزراء في ٨ آيار/مايو ١٩٨٣ و ٩ آيار/مايو ١٩٨٥ تبقى سارية المفعول " (٤). وهناك حاجة إلى سياسات طاقة في التسعينات من أجل:
- المحافظة على أمن الطاقة وذلك من خلال الاستمرار في تنمية مصادر الطاقة المتوطنة والتقنيات وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.
 - تأمين فوائد بلدان وكالة الطاقة الدولية في مجموعها من الأسعار المتدنية للطاقة والنفط .
 - تعزيز التجارة الحرة المفتوحة في الطاقة .
 - مزيداً من تحسين استعداد مواجهة أي اضطراب في إمدادات الطاقة (°).

خاتمة

أين الأوبك من تحولات أسواق الطاقة وسوق النفط؟ ولماذا عجزت عن تنسيق سياسات الدول الأعضاء فيها من أجل تقليل حاجاتها تدريجياً إلى تصدير النفط؟ لماذا لم تواجه الأوبك إستراتيجية وكالة الطاقة الدولية بإستراتيجية ذات توجهات تنموية تسعى إلى بناء قاعدة إنتاجية بديلة للنفط تسمح بتقليل الإعتماد على صادرات النفط وحماية السعر العدل له عن طريق استمرار سوق النفط سوق بائعين؟ لقد حاولت رصد سياسات الأوبك وبحثت عن إستراتيجيتها، فلم أجد إستراتيجية للأوبك (٦)، وما وجدته لم يعدو سياسة أحادية الجانب لم تُهيأ لها مقتضيات النجاح، وهي سياسة تحديد سعر النفط والقبول بدور المزود الحدي لأسواق الطاقة، وقد عبر السيد علي جيده، الأمين العام للأوبك طوال عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨، عن سياسة الأوبك هذه بقوله "كل ست شهور يجتمع وزراء النفط في الدول الثلاث عشر الأعضاء في الأوبك ويناقشون السعر. إذا كانوا يعتقدون أن السعر قد يرتفع ٥ بالمائة علي سبيل المثال يتفقون على رفعه. وبعد ذلك فيما يتعلق بالعرض والطلب فإن سعر السوق هو سعر الأوبك حيث إننا قد إتفقنا أن نوفر ما يحتاج المستهلكون الي شرائه عند ذلك السعر. البلدان المنتجة هي الممونة عن طريق موائمة العرض إلى مستوى حاجة الطلب يبقى السعر مستقراً عند سعر الأوبك" (٧) وفي عام ١٩٨٥م أكد الأمين العام المساعد للأوبك فاضل الشلبي استمرار هذه السياسة وحملها مسؤولية انهيار الأسعار، حيث يقرر أن تراجع صادرات الأوبك يعود إلى سياساتها السعرية وقبولها دور المزود الأخير لسوق النفط (٣٩).

وقد استمرت الأوبك في مغالطة نفسها والاعتماد على قدرتها المطلقة في تحديد السعر إلى أن إنهارت الأسعار عام ١٩٨٥م وما زالت منذ ذلك الوقت تحاول دون نجاح أن تحدد سعر النفط من غير

^٤ International Energy Agency, Ibid., p. 57

^٥ Organization For Economic Cooperation and Development, Activities of OECD in 1987 (Paris: OECD, 1987) p. 79-

^٦ Organization of Petroleum Exporting Countries, General Information and Chronology

^٧ مقابلة مع علي جيده، أمين عام منظمة الأقطار المصدرة للبترو، في: OPEC bulletin, vol.9, no. 41 (Oct 1987), p. 1, Supplement. Fadhil J. AL-Chalabi, The Role of OPEC in Market Stabilization (Quebec: University Lav-al, 1985) P.2. (39)

أن تراعي ضرورة تقليل حاجة الدول الأعضاء فيها إلى تصديره وعلى الأخص إلى الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية. واستمرت الأوبك وكأن حقها في تحديد السعر حق طبيعي غير منازع لا يمكن التفكير في تفويض الأسس التي أتاحت لها فرصة امتلاكه في مطلع السبعينات. بل إن الأمانة العامة للأوبك ومؤتمراتها الوزارية ذائعة الصيت لم تهتم بإستراتيجية وكالة الطاقة الدولية ولم تُعن بدراسة أهدافها الإستراتيجية وإعداد الدول المصدرة للنفط لمواجهة تلك الإستراتيجية التي قامت أساساً على مبدأ العداء للأوبك وكسر إرادتها.

ويبدو أن الأوبك حتى يومنا هذا لم تدرك، أو لم يسمح لها أن تدرك، أن إستراتيجيتها يجب أن تكون إستراتيجية نقيضه لإستراتيجية وكالة الطاقة الدولية، وسبيلها الوحيد إلى ذلك تحويل سوق النفط من سوق مشتريين إلى سوق بائعين عن طريق تبني إستراتيجية ذات توجهات تنموية غايتها بناء قاعدة اقتصادية بديلة للنفط تسمح بتقليل الاعتماد تدريجياً على صادرات النفط من منطلق أن النفط مصدر ناضب لا يجوز استمرار الاعتماد عليه، وليس من منطلق احتكار النفط ورفع أسعاره واستخدام عائداته للتظاهر بالغنى ومواصلة التبذير. ومثل هذه الإستراتيجية ممكنة وإن كان من غير المحتمل أن تتبلور في ضوء غياب سياسات نفطية ذات توجهات تنموية في الدول ذات التأثير في قرار الأوبك.

ولعل العائق الرئيسي لوجود سياسات نفطية ذات توجهات تنموية يتمثل في ضرورة إجراء إصلاح شامل ومشاركة سياسية تُتيح للدول المصدرة للنفط التعامل مع ظاهرة تراجع العائدات النفطية وتوزيع أعبائها بشكل عادل، الأمر الذي يحول دون بزوغ الأمل الذي يتوقف عليه الأمن الاقتصادي والسياسي للدول المصدرة للنفط. لذلك فإن توقعنا لاستمرار الأوضاع النفطية الراهنة بظلمها الثقيل وانعكاساتها الخطيرة على مستوى المعيشة وفرص العمل والاستقرار الاجتماعي والسياسي، توقع واقعي تفرضه قراءتنا الموضوعية لأسباب الأوضاع النفطية الراهنة وملاحظتنا عن قرب لكيفية تعامل معظم حكومات الدول المصدرة للنفط مع هذه الأزمة.

إن الأزمة الراهنة تطرح خيارين على الدول المصدرة للنفط: أولهما: تنمية إرادة سياسية للإصلاح الشامل والمشاركة السياسية تسمح بإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية بشكل عادل مقبول شعبياً ذي توجه تنموي بعيد المدى، يضحى الجميع بشكل مناسب مع قدرتهم على تحمل التضحية من أجل بلوغه ويشارك الجميع في قراراته: ثانيهما: الإصرار على عدم مس مصالح ذوي القوة والنفوذ وإلقاء أعباء الأزمة على كاهل ذوي الدخل المحدود والقاعدة المجتمعية العريضة التي لا تملك فعلاً ولا قولاً في الوقت الحاضر، معتمدين في ذلك على وسائل الإعلام وأجهزة الأمن. ولكل منا أن يفكر أي من الخيارين أقرب إلى الأخذ به، وعليه رؤية وضعه ومستقبله في ضوء الأخذ بأي منهما.